المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كلية التربية
قسم الثقافة الإسلامية

ترجيحات الرازي في تفسيره
في ضوء قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني

دراسة نظرية تطبيقية

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الآداب

تخصص: " التفسير والحديث "

إعداد :
الطالب : عبد الله بن عبد الرحمن الرومي

إشراف :
أ. د. زيد بن عمر بن عبد الله
أستاذ القرآن وعلومه في قسم الثقافة الإسلامية

الفصل الدراسي الثاني ١٤٢٦ _ ١٤٢٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

لما كانت العناية بتفسير كتاب الله تعالى وقضاء الوقت في الكشف عن معانيه ومقاصده من أجَل الأعمال وأنفع القربات ، شمر العلماء وطلاب العلم عن ساعد الجد لخوض غمار هذا العلم ، الذي كان من ثماره الكشف عن مراد الله تعالى في كتابه العظيم ، في حدود الطاقة البشرية وقد صاحب تفسير النص تباين في الوسائل والغايات ، فمن طائفة حرصت على الكشف عن المراد من النص في ضوء ما أتيح لها من معالم وقرائن معينة على فهمه ، وطائفة أخرى أهمتها أغراضها فغدت على النص تفسره كيفما ترى أو يحلو لها ، بعيداً عن الضوابط والقرائن جاهلة بها أو متجاهلة لها ، فحصلت جناية على فهم النص القرآني .

ومن هنا حرص أهل الشأن على الحيلولة دون العبث بتفسير النص القرآني فعمدوا بعد طول تأمل في مصادر التفسير واستقراء لمعالمه وجمع لأقـوال المفـسرين ، إلى استنباط مجموعة من القواعد والمعالم ، التي تعين على التفسير الـسليم ، ولتكـون بمثابة الميزان الذي يعرف به التفسير المقبول من غيره .

دأب المفسرون على تقسيم الاختلاف في التفسير إلى قسمين : اختلاف تنوع ، وأكثر خلاف السلف من هذا النوع ، والآخر : اختلاف تضاد ، وموضوع قواعد الترجيح عند المفسرين هو في الأقوال المتعددة في تفسير الآية والأصل فيه خلاف التضاد ، وأدخلت بعض صور خلاف التنوع من باب حمل الآية على أولى الوجوه وأوفقها للنظم القرآني المبني على وفرة الإفادة وتعدد الدلالة .

وإذا كان بيان القول الراجح أمراً مهماً ، وغرضاً سامياً، فإن الوسائل الموصلة لهذا الهدف لا تقل أهمية عنه ، وحتى لا يكون الترجيح نتيجة هوى أو ذوقاً شخصياً أو

تبعاً لمقرر سابق كان مستحضراً في الذهن ، وهو ما يلحظ بعضه أو كله في بعض كتب التفسير .

لقد تفاوتت عناية المفسرين بقواعد الترجيح ، خاصة في مجال الإشارة إليها أو التأصيل لها ، وكان محمد بن عمر بن الحسين ، ابن خطيب الري ، المشهور بفخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ ، في مقدمة من عني بها في تفسيره " مفاتيح الغيب "

مشكلة البحث

امتلأت أكثر كتب التفسير بالأقوال الراجحة والمرجوحة دون تحقيق في الغالب وذلك في ضوء أن دلالات كثير من الآيات ظنية ، وحيث إن بعض المفسرين سعى إلى الترجيح ، فقد دعت الحاجة إلى معرفة طرائق ترجيحه ، ومن هؤلاء الرازي ، والذي يعد تفسيره من كتب التفسير بالرأي ، بيد أنه عرض لقواعد الترجيح المتعلقة بالنص في تفسيره ، الأمر الذي أثار بعض الأسئلة حول منهجه في القواعد وحول مدى تطبيقه لها ، والتزامه الترجيح بها في تفسيره ، وهذا مما سيعرض له الباحث بالتفصيل والتمثيل .

أهمية البحث وأسباب اختياره

أولاً : أهمية دراسة قواعد الترجيح من حيث أثرها ، ومن حيث تفاوتها في القوة والأثر وبخاصة عند وجود تنازع بينها .

ثانياً: العمل على تنقية ما في كتب التفسير مما لحق بها من أقوال شاذة أو دخيلة وذلك في ضوء استحضار قواعد الترجيح عند النظر فيها .

ثالثاً : أن هذا الموضوع معتمد على السبر والمقارنة والمناقشة والموازنة والترجيح المقترن بالتدليل والتعليل ، مما يكسب الباحث ملكة علمية في مجال التفسير .

رابعاً: أن دراسة قواعد الترجيح المتعلقة بالنص ستؤدي إلى دراسة قواعد أخرى ذات صلة بالآثار واللغة من حيث تعاضدها وتنازعها ، وهو ما يسهم في كشف وجوه الترجيحات بخاصة تلك التي عني با الرازي .

خامساً : أن الرازي عُني بالترجيح ، وكانت قواعده حاضرة في كثير من مواضع ترجيحه ، ويؤكد ذلك ما وقف عليه الباحث من مواضع كثيرة .

سادساً : يسهم هذا الموضوع في تقويم كثير من أقوال الرازي في التفسير في ضوء هذه القواعد ، حيث إن بعض ترجيحات الرازي كانت محل نظر ونقد من بعض المفسرين المحققين .

أهداف البحث

١. حصر قواعد الترجيح المتعلقة بالنص من تفسير الرازي وبيان مدى عنايته با.
٢. بيان أثر هذه القواعد عند الرازي في الدلالة على أرجح الأقوال .
٣. معرفة الناحية النقدية عند الرازي في مناقشته الأقوال المرجوحة .
٤. إيضاح منهج الرازي في ترجيحه عند تنازع قواعد الترجيح المثالَ الواحدَ .
٥. بيان صلة القواعد في بيان الراجح من الأقوال في التفسير .
٦. بيان مدى موافقة الرازي في تطبيقه لقواعد الترجيح في تفسيره خاصة في مسائل الاعتقاد .

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي من خلال الجمع والوصف والتحليل والمقارنة والتعليل للوصول إلى النتائج .

مخطط البحث وفصوله

تتكون خطة البحث من مقدمة وبابين وخاتمة وفهارس .

المقدمة وتشمل :

أسباب اختيار الموضوع ، وأهداف البحث ، وإجراءات البحث ، والمنهج ، والدراسات السابقة ، وأسئلة البحث ، ومصطلحات البحث .

الباب الأول :مقدمات في تفسير الرازي ، وفي قواعد الترجيح ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : مدخل إلى تفسير الرازي وفيه مبحثان .

الفصل الثاني : مقدمات في قواعد الترجيح ، وفيه ستة مباحث .

الباب الثاني : قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : قواعد الترجيح المتعلقة بذات النص القرآني ، وفيه أربعة مباحث.

الفصل الثاني : قواعد الترجيح المتعلقة بالقراءات ورسم المصحف، وفيه أربعة مباحث .

الفصل الثالث : قواعد الترجيح المتعلقة بالسياق القرآني ، وفيه ثلاثة مباحث .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج والتوصيات . ثم الفهارس اللازمة .

ولقد ظهر من أهم نتائج البحث :

أولاً : إن كثيراً من أهل العلم نثروا في كتبهم مجموعة من القواعد الترجيحية في التفسير في فنون من العلوم مختلفة ، كالتفسير ، واللغة ، والفقه وأصوله فعندما يرجح قولاً على قول يذكر الدليل ، الذي يصلح أن يكون قاعدة ترجيحية أحياناً والبحث في مسائل هذه الفنون وما كتبه العلماء فيها يمكن أن نعرف منه بعض الأصول التي يسيرون عليها في استنباط المعاني ، من هنا فإن السبيل لاستمداد قواعد الترجيح في التفسير يكون مما يأتي :

أولاً : أصول الدين . ثانياً : اللغة العربية . ثالثاً : أصول الفقه . رابعاً : القواعد الفقهية . خامساً : علوم الحديث . سادساً : علوم القرآن . سابعاً : استقراء ترجيحات أئمة التفسير .

ثانياً : مع استحضار الرازي منازعة المثال الواحد قواعد الترجيح ، لم يكن غافلاً عن تعاضد المثال الواحد مجموعة من القواعد ، فقد استخدم التعاضد للدلالة على أصح الأقوال .

ثالثاً : أسهم موضوع الرسالة في تقويم كثير من أقوال الرازي في التفسير في ضوء هذه القواعد ، حيث إن أكثر ترجيحاته في ضوء قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني هي محل صواب ، وبعض ترجيحاته كانت محل نظر ونقد من بعض المفسرين المحققين .

رابعاً : تبين منهج الرازي في ترجيحه عند تنازع قواعد الترجيح المثال الواحد ، فإذا زاحمت قاعدةٌ قاعدةً أخرى أقوى منها ، كان منهج الرازي أنه يقوم على الكشف عن الراجح في النص من الأقوال المتعددة وكان ينظر إلى قواعد الترجيح على أنا وسائل تؤدي غرضاً محدداً في ضوء اعتبارات أخرى من أبرزها السياق ، ويمكن أن يفهم من كلامه أن قوة القاعدة أو ضعفها ليس أمراً ذاتياً في منهج الرازي ، وإنما هو اعتباري نسبي يتأثر قوة وضعفاً في موضع الاستعانة با فكان تقويمه وتقديمه للقاعدة من حيث قوتا وضعفها في ضوء معطياتا في موضعها وفي ضوء كشفها عن الراجح عنده وما يميل إليه ، فيمكن القول : إن المعنى المناسب الذي يراه الرازي هو الذي يتحكم بالموضوع وما القواعد إلا وسائل ، فالمهم عنده المعنى ولهذا أحياناً يقدم قاعدة ويؤخر أخرى فليس عنده نظام يجعل قاعدة مقدمة على أخرى باطراد .

خامساً : إن الناحية النقدية في تفسير الرازي في مناقشة الأقوال المرجوحة والاستدلال للأقوال الراجحة ، كانت بارزة وواضحة ، فلا يكاد يذكر خلافاً إلا ويدلي فيه برأيه .

سادساً : أدى البحث في دراسة قواعد الترجيح المتعلقة بالنص إلى دراسة قواعد أخرى ذات صلة بالآثار واللغة من حيث تعاضدها أوتنازعها .

سابعاً : إن العلوم العقلية والآراء الفلسفية في تفسير الرازي لم تشكل عائقاً دون توظيف قواعد الترجيح التوظيف الذي استُحدثت من أجله ، فلو كانت عائقاً لكان الرازي مؤاخذاً من جهتين : من جهة إيرادها ، ومن جهة تركها تحول دون الإفادة من القواعد ، فلما كان الأمر في تفسير الرازي غير ذلك جعلنا نميل إلى أن الرازي يذكرها من باب الاستطراد ، لا لتكون أحد استمداداته للتفسير وأحد العوامل عنده في الترجيح .

ثامناً: ظهرت عناية الرازي بقواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني ، تارة بالتأصيل لها ، وتارة بالإشارة إليها ، وتبين أثر هذه القواعد عنده في الدلالة على أصح الأقوال .

تاسعاً : ظهرت قيمة هذا الموضوع التفسيرية حيث يتم من خلاله تنقية ما في كتب التفسير مما لحق بها من أقوال شاذة أو دخيلة ، واعتماده على السبر والمقارنة والمناقشة والموازنة ، والترجيح المقترن بالتدليل والتعليل ، وتعلقه بمعرفة الراجح في تفسير القرآن ، وهو المقصود من التفسير .

عاشراً : يتضح أثر قواعد الترجيح في ترجيحات الرازي الفقهية واستعماله لها ، وإن كانت لغير مذهبه الفقهي الشافعي ، مما يدل على تجرده في استعمال هذه القواعد .

الحادي عشر: اتضح أثر قواعد الترجيح عند الرازي في ترجيحاته في مسائل الاعتقاد وأنها موافقة لمعتقد السلف إلا في بعض المواضع .

الثاني عشر : أكدت الدراسة أن هذه القواعد قواعد أغلبية .

الثالث عشر : إن من جاء بعد الرازي أفاد من ترجيحاته التي بناها على قواعد الترجيح ، مثل ابن كثير من المتقدمين وابن عاشور من المتأخرين .

وأختم هذا بذكر ما أراه من التوصيات :

أولاً : دراسة كل قاعدة على حده في ضوء ما كتبه المفسرون دراسة استقرائية .

ثانياً : دراسة موازنة لقواعد الترجيح بين المفسرين لبيان الأكثر استعمالا لها وعناية با .

ثالثاً : التوجه إلى الأقوال في التفسير وتقويمها في ضوء قواعد الترجيح بغية تنقية كتب التفسير مما علق با .

رابعاً : دراسة قواعد الترجيح من حيث قوتا وضعفها والعمل على ترتيبها وفق هذا المعنى ، لتكون حاضرة أمام الباحثين .

خامساً : تطبيق مثل هذه الدراسة على كتب التفسير جميعها سواء ما كان منها محموداً أم مذموماً لبيان مدى التزام المفسرين بذه القواعد ، خاصة أهل المذموم منها لبيان مدى الآثار السلبية المترتبة على جهل هذه القواعد أو تجاهلها .

سادساً : دراسة أثر المقررات السابقة على قواعد الترجيح سواء ما كان منها عقدياً أم فقهياً أم غير ذلك .

سابعاً : إعادة النظر في الصلة بين قواعد الترجيح وقواعد أصول الفقه ، لبيان نوع الصلة بينهما ، وأيهما المستمد من الآخر ، خاصة أن الأمثلة القرآنية على قواعد الترجيح عند المفسرين وافرة ، في حين أن الأمثلة القرآنية على قواعد أصول الفقه قاصرة .

وبعد فالحمدلله الذي تتم بحمده الصالحات أن يسر وهدى وأعان على هذا المشوار الطويل ، الذي لا يعلم إلا هو سبحانه كم أخذ من وقت واستنفد من جهد ، حتى خرج على هذه الهيئة التي أضعها بين يدي الباحثين ، ولئن كثرت مقولات المؤلفين

في الاعتذار عما بدا منهم من تقصير فيبقى أكثرها حضوراً قول ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى : يأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه . وحسن ظني بالقارئ أنه منصف .

هذا ولا يفوتني أن أشكر لكل من ساعدني على إتمام هذه الدراسة ، من أساتذتي في قسم الثقافة الإسلامية في كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، وكلية المعلمين بالرياض ، وشكري وتقديري للمشرف على هذه الرسالة صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور / زيد بن عمر العيص ، على ما بذل من تعليمي وتوجيهي فله مني صادق الدعاء ووافر الثناء ، كما أشكر أخي صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور / فهد ، على ما أمدني به من مراجع ، وأفادني من توجيه وتصويب ، والشكر موصول للأساتذة المناقشين على ما بذلوه من قراءة ، وما تفضلوا به من تصويب وتقويم ، فشكري وتقديري لأساتذتي الكرام ، الأستاذ الدكتور / علي بن سليمان العبيد ، والأستاذ الدكتور / محمد بن عبدالرحمن الشايع ، والأستاذ الدكتور / عبدالرحمن ابن إبراهيم المطرودي ، والدكتور / عادل بن علي الشدي ، وقبل ذلك أشكر لوالديّ اللذين ربياني صغيراً ، والحمدلله رب العالمين .